حموي: هناك تعطش للأرقام الاقتصادية في سورية مقارنة بالدول الأخرى

ضروري وشهري

نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري وصف المبادرة بالمهمة ووجود المؤشر هو بحد ذاته مؤشر إلى التغير الهيكلي الذي يتم في الاقتصاد المحلي وبحاجة جداً إلى هذا النوع من المؤشرات.

وأضاف الدردري: إن المؤشرات الموجودة لدينا الآن هي أوسع وأكبر بكثير لكنها بحاجة إلى الوقت ومع نهاية عام ٢٠١٠ تم إصدار المجموعة الإحصائية الخاصة بالعام الماضي ٢٠٠٩ وهذا أمر طبيعي، ورغم ذلك فإن المجموعة تتمتع بعمق ودقة ويمكن من خلالها التعرف على مزايا الاقتصاد السوري بتغيراته وإمكانية وأنماط الاستهلاك في سورية ومعدلات الدخل.

وسورية دخلت نادي الدول المشاركة في التقارير الخاصة بالأداء الاقتصادي ودخلنا في مجال نحن غير معتادين عليه.

وأوضح الدردري: نحن بحاجة بشكل عاجل وضروري لهذا المؤشر غير الموجود والمتوافر حالياً وأن نعرف شيئاً سلبياً أفضل من ألا نعرف، والتخطيط بمعرفة حتى لو كانت المعلومات سلبية أفضل بكثير من التخطيط دون معرفة، وليس هناك أي إشكال من مواجهة الأرقام كما هي.

وأقسم الدردري بجميع الأيمان: إننا كحكومة لا نتدخل بأرقام المكتب المركزي للإحصاء، ولا يحق لنا التدخل ولا نؤثر من قريب أو من بعيد في هذه الأرقام رغم أن الكثير لا يصدق ذلك.

وأضاف الدردري: لا نستطيع بالقانون مس رقم واحد من أرقام المركزي للإحصاء والمكتب يحق له نشر أي رقم دون العودة للحكومة.

وتابع الدردري: نحن بحاجة إلى مؤشر فوري وعاجل وشهري وهذا غير متوافر لدينا كحكومة والمكتب المركزي للإحصاء وآخر ما توصلنا إليه هو مؤشر عن التضخم وآخر عن الأسعار وبسلة تضمن ٧٥٠ سلعة وخدمة مأخوذة من ٨٠٠ من منفذ مبيعات في سورية.

وبيّن الدردري أن إطلاق مؤشر سورية الاقتصادي بحد ذاته مؤشر إلى حاجة الاقتصاد السوري لنوع جديد من البيانات تعطي التوجهات في كل مرحلة وتوقيت إطلاق هذا المؤشر ممتاز مع نهاية الخطة الخمسية العاشرة وبداية الخطة الخمسية الحادية عشرة، وسوف نستفيد كحكومة من جميع الأرقام والمؤشرات في رسم الخطط والإستراتيجيات.

مطلوب فتح الأبواب أمام الإحصائيين

ودعا الدردري الصناعيين للمساهمة في ملء استبيان مؤشر سورية الاقتصادي وبنوع من الموضوعية وبأمانة وصدق، وفتح الأبواب أمام ممثلي المكتب المركزي للإحصاء لأن البيانات سرية ولا يمكن استخدامها سوى للغرض الإحصائي مؤكداً ومتمنياً على الصناعيين مساعدة المكتب المركزي للإحصاء لأن القطاع الخاص يمثل ٧٠٪ من الناتج المحلي وإذا كانت أرقامه غير صحيحة التخطيط فلن يكون سليماً.

الحموي: تعطش للأرقام في سورية

من جانبه المدير العام التنفيذي لبنك عودة سورية باسل حموي قال: هناك تعطش لهذه الأرقام في سورية مقارنة بالدول الأخرى ولقد جاءت مبادرتنا في إطلاق هذا المؤشر ليكون أداة في يد المستثمرين السوريين والأجانب لإبقائهم على اطلاع دائم ومستمر بآخر المستجدات والتطورات على صعيد الاقتصاد السوري بمختلف قطاعاته.

وأضاف: إننا مؤمنون بأهمية هذا المؤشر الشهري كمصدر معتمد للمعلومات عن تغيرات أداء قطاعات الاقتصاد كما أننا مؤمنون بأهمية دور المؤسسات والفعاليات التي تشكل تمثيلاً مهماً في الاقتصاد السوري بأنه عند موافقتها لأن تكون جزءاً من بناء هذا المؤشر ستشكل العصب الأساسي لنجاحه واستمراريته حيث إن نجاح هذا المؤشر مقترن بمشاركة المؤسسات الاقتصادية بتخصيصهما ما لا يتجاوز ١٠ دقائق شهرياً لتعبئة الاستبيان عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤشر.

مشاركة الشركات سر النجاح

من جهة أخرى أشار الرئيس التنفيذي لشركة «صغير» للخدمات الاستشارية جورج صغير إلى أن نجاح هذا المؤشر يعتمد على الشركات والفعاليات التي ستقوم بالمشاركة من خلال الإجابة عن الاستبيان الخاص بالمؤشر شهرياً، وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص وأود هنا أن ألفت الانتباه إلى أن هذا الاستبيان لا يستعلم بأي شكل من الأشكال عن أي رقم مالي يتعلق بأرباح الشركة أو مصاريفها، بل إنه يعتمد على تحديد الاتجاه الذي يتحرك فيه نشاط الشركة في كل شهر مقارنة بالشهر الذي سبقه. وأضاف: لقد تم تصميم هذا الاستبيان بحيث يتم استنتاج حقائق (وليس آراء) عن نسبة التغيير الشهري في حجم الإنتاج وحجم الطلبات الجديدة وحجم العمالة كما أود تأكيد أنه سيتم التعامل مع الإجابات بكامل السرية كما أن الاستبيان لن يحمل اسم المؤسسة الصادر عنها.

وبيّن صغير أنه خلال فترة معينة سيتم ربط الصناعيين السوريين عبر رابطة ومنظمة تقوم باستلام هذه المبادرة وتستمر في هذا المشروع، لكن من الضرورة بمكان أن يكون هناك شركة خاصة تعمل في هذا المجال تحديداً لتقوم على جمع البيانات وإصدارها في المرحلة الأولى.

وبعد تحليل وجدولة البيانات سيتم نشر نتائج المؤشر في مطلع كل شهر من بنك عودة سورية على مختلف وسائل الإعلام وعلى جميع المؤسسات التي ساهمت ببنائه إضافة للمؤسسات المهتمة بالحصول عليه كما سيتم نشره على الموقع الخاص بالمؤشر.

أهمية إطلاق المؤشر

الدكتور راتب الشلاح الذي أشاد بهذه المبادرة أكد أهميتها إذ لابد من السير على هدى المعلومة الصحيحة ونعكس مدى الاهتمام بجدية هذا النوع من المؤشرات بشكل موضوع ومنهجي، وسرية المعلومات شيء مهم ولكن يجب عدم حجب المعلومة وحصرها بجهة واحدة وتمنى النجاح لهذا المشروع.

ضمان سرية المعلومات

يذكر أن هذا المؤشر موجود عالمياً ويوجد الكثير من دول العالم التي تقوم بتطبيقه ونشره وفق آلية موحدة والتي تعتبر إحدى أكثر آليات بناء المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمدى القصير الأجل مصداقية ودقة.

مع إطلاق هذا المؤشر الأول من نوعه في سورية ومع مرور الوقت ستعكس إجابات المؤسسات المشاركة في هذا الاستبيان حجم النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ليكون إحدى الوسائل المساعدة في جذب المزيد من الاستثمارات الوطنية الإقليمية والخارجية.

وسيتم جمع البيانات المطلوبة لبناء هذا المؤشر من خلال توزيع استبيان شهري لمجموعة من أهم مؤسسات الأعمال التي تشكل تمثيلاً مهماً وتلعب دوراً ملحوظاً في الاقتصاد السوري حيث ستقوم المؤسسات التي ستوافق على المساهمة في هذا المشروع بالإجابة عن استبيان شهري مع العلم أنه سيتم التعامل مع الإجابات بكامل السرية كما أن الاستبيان لن يحمل اسم المؤسسة الصادر عنها.

وبغرض ضمان السرية التامة لإجابات الأطراف المشاركة في هذا المشروع سيطلب من هؤلاء الأطراف القيام بإرسال إجاباتهم بصورة مباشرة عن طريق تعبئة الاستبيان على الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤشر من دون ذكر اسم المؤسسة في السادس عشر من كل شهر كحد أقصى لتتم بعد ذلك جدولة وتحليل هذه البيانات من شركة صغير للخدمات الاستشارية ومن ثم نشر نتائجها من بنك عودة سورية في الساعة الثانية عشرة بالتوقيت المحلي في اليوم الأول من كل شهر. مع العلم أن الشركات التي ستوافق على أن تكون أحد الأطراف المؤسسة لهذا المؤشر من خلال الإجابة عن أسئلة الاستبيان سيخصصون فقط ما لا يتجاوز ١٠ دقائق شهرياً من وقتهم علماً أن بنك عودة سورية وشركة صغير للخدمات الاستشارية لن يحصلا على أي فائدة مادية من هذا المشروع.

■ سمير طويل